الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة الرابعة
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

OCT 3 1990
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد ميكولكا (تشيكوسلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٤١ من جدول الاعمال : تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.6/45/SR.4
3 October 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56015 ٩٨٠ح(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٤١ من جدول الأعمال : تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين (A/45/17)

١ - السيد نيدلشيف (بلغاريا) : قال إن تنمية علاقات تجارية واقتصادية دولية مستقرة بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة يقوم بدور متزايد الأهمية في تعزيز التعاون الدولي . ومن هذا المنظور يجب العمل على ارساء التجارة الدولية على أساس قانوني صلب لكفالة سيادة القانون في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن ثم فإن الوفد البلغاري لن يألو جهدا للمساهمة في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

٢ - وقال إن وفده يشيد بأوجه التقدم التي أحرزت في وضع الدليل القانوني لصياغة عقود التجارة المتكافئة والذي سوف يتيح للدول مجموعة من الحلول التعاقدية لحل المشاكل القانونية المرتبطة بهذا النوع من المبادلات .

٣ - ويرى وفده في القانون النموذجي بشأن الاشتراء الذي عهد بصياغته الى الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أداة فعالة للدول التي تود زيادة تشريعاتها في هذا المجال والتي سيكون بوسعها في هذه الحالة إدماج هذا القانون في قانونها الداخلي .

٤ - وأضاف أن وفد بلغاريا على يقين بأن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية ، سيواصل بجهد العمل على وضع قانون موحد فيما يتعلق بالكفالات وخطابات الاعتماد الضامن .

٥ - وقال إن بلده قد أيد دائما الدور الهام الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما يتعلق بتنسيق وتوحيد هذا القانون ، وهو يعلق آمالا كبيرة على مؤتمر المفوضين الذين سيعقد في فيينا عام ١٩٩١ لاعتماد اتفاقية بشأن مسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية .

٦ - وأكد مرة أخرى رغبة الوفد البلغاري في التعاون بنشاط في إنجاز برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

٧ - السيد داستيي (اسبانيا) : قال إن بلده قد حرص دائما على التعاون الوثيق مع لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي بالاشتراك في مداولاتها ، والاضطلاع كما هي الحال الآن برئاسة أحد أفرقتها العاملة وهو يتبين في الواقع الاهمية التي يتسم بها توحيد وتنسيق القانون الدولي في عالم يبدو فيه الاقتصاد كأداة متزايدة الاهمية للتعاون بين البلدان المستقلة ، وإن كان قد يصبح أيضا من هذا المنطلق ، مصدر منازعات وخلافات .

٨ - وأبرز ممثل اسبانيا ضمن الانجازات والاعمال الحالية للجنة اتجاهين في عمل اللجنة يعتقد أنهما يثمران بشكل خاص . ويتمثل الاول في تحسين أدوات التعاون في المبادلات بين البلدان ذات المستويات الانمائية المتباينة ، ويدخل في اطار هذه الادوات الدليل القانوني لصياغة عقود صفقات التجارة المكافئة ، والقانون النموذجي للاشتراء . إن الروح العملية التي سادت أعمال اللجنة في هذين المجالين ، مع تفادي الازدواجية ، تؤكد رأي الوفد الاسباني في أن اللجنة توفر اطارا مناسبا تماما للنظر في المشاكل المرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . والواقع أن الامر لا يتعلق بتدوين مبادئ نظرية ضخمة بقدر ما يتعلق بمحاولة لحل الصعاب التي تتضح في الممارسة اليومية للتجارة الدولية . إن الاعمال المتعلقة بالتحويلات الالكترونية للاموال تدخل في خط العمل الثاني الذي يأمل وفد اسبانيا أن يتم توسيعه سريعا ليشمل تكوين العقود الدولية بالوسائل الالكترونية . ويمكن أن ينظر في هذه المسالة الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية . وعلى أية حال فإن التحويلات الالكترونية للاموال توضح الصعاب المرتبطة باستخدام الحاسبات الالكترونية في التجارة وكذلك عدم مناسبة الحلول التقليدية في هذا المجال .

٩ - وقال ممثل اسبانيا إن بلده قد أودع مؤخرا وثائق انضمامه الى اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بفترة التقادم في البيع الدولي للبضائع وأنه سوف يفعل ذلك قريبا فيما يتعلق باتفاقية السفاتج الدولية والسندات الإذنية الدولية .

١٠ - وفيما يتعلق بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، قال إن بلده يرى أن الاهداف المتعلقة بالقانون التجاري الدولي تتفق وتلك المحددة للعقد بشكل عام . والواقع أن التطبيق المعمم للنصوص الحالية يعد أكثر أهمية من وضع نصوص جديدة في قطاعات لا يوجد بها بعد توافق كاف في الآراء . ولذلك فإن اسبانيا تنتظر من اللجنة مضاعفة الجهود في مجال تدريس القانون التجاري الدولي ونشره .

(السيد داستيس ، اسبانيا)

١١ - وأضاف أن الوفد الاسباني يشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة حتى يتسنى في فترة وجيزة إصدار حولية لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

١٢ - السيد بيلو - فاضل (نيجيريا) : قال إن بلده يتبين تماما أهمية الدول الذي تضطلع به لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي سوف تعمل على تنسيق الانشطة في مجال التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي وتنسيقه بروح من الفعالية والتناسق ومع تفادي الازدواجية . ولقد اضطلعت اللجنة حتى الآن بهذا الدور بطريقة تدعو الى الإعجاب كما تبرهن على ذلك مختلف الاتفاقيات متعددة الاطراف التي وضعتها بالاضافة الى الحلقات الدراسية المتعددة والندوات التي نظمتها .

١٣ - وقال إن مشروع الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية قد سد ثغرة هامة ، لان القواعد المعمول بها حاليا لا تنص على شيء في حالة الخسائر التي تتعرض لها البضائع في المحطات الطرفية . ولذلك فإن وفد نيجيريا يعلق آمالا عراضا على مؤتمر المفوضين الذي سوف يعتمد هذه الاتفاقية في فيينا عام ١٩٩١ .

١٤ - وقال إن نيجيريا تتوقع الكثير من مشروع الدليل القانوني بشأن صياغة عقود التجارة المكافئة . ويرى أن من الواجب الملح للبلدان سواء المدينة أو الدائنة هو التصدي لمشكلة المديونية والتحويل السلبي لموارد البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

١٥ - إن الاحداث التي شهدتها أوروبا الشرقية مؤخرا ، والتقدم المحرز في توحيد أوروبا الغربية ينبغي أن تسهم في تحرر التجارة لصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء . وفضلا عن ذلك ، وكما برهنت التجربة ، فإن أي اتجاه غير مواتٍ للاقتصاد الدولي وبخاصة ما يتعلق بشروط المبادلات ، من شأنه أن يؤدي الى نتائج سلبية بالنسبة للجميع ، بما في ذلك البلدان الدائنة . ولذلك يجب العمل بتصميم على وضع قواعد تحكم المبادلات التجارية الدولية . ونيجيريا مصممة من جانبها على المساهمة في هذا الجهد .

١٦ - السيدة ياندوان (الصين) : قالت إن التجارة المكافئة تعد وسيلة للبلدان النامية لمعالجة الصعاب التي تواجهها حاليا من جراء عدم توفر العملات ، في الاسواق

(السيدة ياندوان ، الصين)

الدولية ، لقلة امكانياتها التنافسية وينبغي مع الاستعانة بالخبرة التي اكتسبتها مختلف البلدان ، وضع دليل قانوني عملي لمعاونة البلدان التي تقوم بهذا النوع من التجارة وبخاصة البلدان النامية .

١٧ - وفيما يتعلق بمشروع الدليل القانوني بشأن صياغة عقود التجارة المكافئة قالت إنها ترى أن الاطراف في عمليات التجارة المكافئة يجب أن تعمل بحزم على إبرام عقود تجارة مكافئة بدلا من اصدار اعلانات نوايا ، كما يجب أن تعطى ضمانات متبادلة . ويجب أيضا النص على المساواة في الحقوق والالتزامات بين الطرفين لتفادي الاضرار بمصالح أحدهما من جراء رفض الطرف الآخر الوفاء بالتزامه بالشراء المكافئ . وفيما يتعلق بطرق الدفع ، فإن من المهم بغية ضمان تنفيذ العقدين تفادي قدر الاستطاعة ، طرق السداد المنفصلة واعتماد آليات "المدفوعات المشروطة" . وينبغي أن يحلل الدليل القانوني بالتفصيل الاعباء المالية التي قد يؤدي اليها اعتماد آليات المدفوعات المشروطة بغية السماح للاطراف باختيار طريقة الدفع المناسبة لعملياتهم . وفضلا عن ذلك ، ينبغي زيادة عدد الاحكام النموذجية في عقود التجارة المكافئة لتوجيه أولئك الذين يبرمون هذا النوع من العقود .

١٨ - وقالت إن وفدها يرى أن من الضروري للغاية وضع دليل قانوني لتوجيه الدول في عمليات عقود التجارة المكافئة وبخاصة لمعاونة الاطراف في الاتفاقات التجارية على تحديد التزاماتهم في الشراء المكافئ إبان المفاوضات . إن مثل هذا الدليل من شأنه أن يسهم في تنمية عقود التجارة المكافئة ، ويأمل الوفد الصيني أن يتم وضعه سريعا .

١٩ - وفيما يتعلق بالتدريب والمساعدة ، يرى الوفد الصيني ، أنه يجدر اذا ما أخذ ما تم انجازه في الاعتبار ، إيلاء مزيد من الاهتمام لمصالح البلدان النامية وامكانيات التدريب المتاحة لها .

٢٠ - وفيما يتعلق بتنسيق أنشطة اللجنة مع أنشطة عقد الامم المتحدة للقانون الدولي قالت إن القانون التجاري الدولي يشكل جانبا هاما من القانون الدولي وإن اللجنة يجب أن تقدم مساهمتها للعقد . ولذلك فإنها تقترح أن تضع الامانة العامة ، لصالح الدول ، خطة مفصلة للانشطة في مجال التشريع والتدريب والنشر .

(السيدة ياندوان ، الصين)

٢١ - وقالت إن الصين تضطلع الآن بإصلاح وتحديث جذريين لاقتصادها بهدف فتحه أمام العالم الخارجي وتطوير وتوسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع البلدان الاخرى . وهي تدرس أيضا الانضمام الى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتلتزم بالممارسات الدولية في علاقاتها التجارية مع البلدان الاخرى . ولذلك فإن الوفد الصيني قد أولى دائما أهمية كبرى لأعمال اللجنة التي يعلق عليها آمالا عريضة .

٢٢ - السيد فرينيكيم (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن النتيجة الاساسية لاعمال اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين هي البدء في وضع الدليل القانوني لتحرير عقود صفقات التجارة المكافئة الذي يرجى أن يكون وثيقة تطبق عالميا لمعاونة الاطراف في صفقات التجارة المكافئة على حل المشاكل القانونية المرتبطة بإبرام عقود لهذا الغرض . إن الصعاب في هذا المجال كبيرة وبخاصة بالنسبة للدول التي تود إقامة علاقات تجارية مع بلدان مضطرة أكثر من غيرها ، لعدم توفر العملات ، الى اللجوء الى عقود تجارية مكافئة . إن الوفد السوفياتي يشيد بأوجه التقدم الذي أحرزته اللجنة في صياغة الفصول الاولى من الدليل القانوني ويعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة في النص النهائي في دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٩٢ .

٢٣ - وقال إن وفده يشعر بالارتياح للمناقشة التي جرت في الدورة الثالثة والعشرين للجنة بشأن مشاركتها في عقد الامم المتحدة للقانون الدولي . وهو يرى أن بوسع اللجنة المساهمة في وضع نصوص قانونية جديدة من شأنها أن تعزز تطوير القانون التجاري الدولي وتشجع انضماما أكبر الى الصكوك النافذة المفعول . كما أن بوسعها أن تسهم إسهاما مفيدا في تنمية العلاقات التجارية بين الدول وكذلك في إقامة نظام تجاري دولي عادل جديد على أساس القيم المشتركة للانسانية ولجميع النظم القانونية .

٢٤ - السيد حنفي (مصر) : قال إن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي أحرزت ، كالعادة ، أوجه تقدم جديرة بالثناء في الاضطلاع بمهمتها ، مثلما يبرهن على ذلك تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين .

٢٥ - وفيما يتعلق بمسألة عقود التجارة المكافئة الدولية ، قال إنه يسرّ مصر وجود اتفاق عام بشأن الاسلوب الذي اعتمدته الامانة العامة في صياغة مشاريع الفصول ، فيما يتعلق بهيكل الدليل القانوني وأيضا فيما يتعلق بطبيعة ما يحتويه من وصف وآراء .

(السيد حنفي ، مصر)

٢٦ - وفيما يتعلق بالمدفوعات الدولية ، أعرب المتكلم عن أمل مصر في أن يتمكن الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية من حل المسائل المعلقة وأن يقدم الى لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي مشروع نص في دورتها الرابعة والعشرين ، في عام ١٩٩١ .

٢٧ - وفيما يتعلق بالقانون النموذجي بشأن الاشتراء ، أعرب عن ارتياح وفده للتقدم المحرز الى حد الآن في صياغة هذا القانون ، وعن أمله في أن يكتمل المشروع بأسرع ما يمكن .

٢٨ - وفيما يتعلق بتوسيع تكوين الافرقة العاملة ، أعرب الوفد المصري من جديد عن رأيه في أن من المفيد دعوة جميع الدول الى الإشتراك في أعمال الافرقة العاملة التابعة للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي بوصفها أعضاء ، أو مراقبين ، مما يبرهن على الاهتمام الذي توليه اللجنة الى اشتراك الدول الاعضاء في جميع مراحل أعمالها ، لا سيما في المرحلة الاولية . وتفسر هذه السياسة التي اتُبعت الى حد الآن فعالية أعمال اللجنة ، التي تظهر بجلاء من تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين .

٢٩ - السيد مولنار (هنغاريا) : قال إن وفده يؤيد إنشاء دليل قانوني بشأن وضع عقود التجارة المكافئة الدولية . وهو يؤيد النهج الذي اعتمدته في هذا الصدد أمانة لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مشاريع الفصول ويأمل أن يُعرض النص النهائي على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين .

٣٠ - ونظرا الى تزايد انتشار البيانات المُحوسبة في الاسواق الدولية ، فإن الوفد الهنغاري يشيد بالجهود التي بذلتها أمانة لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي لسد الثغرات القانونية الموجودة في هذا الميدان وللتقليل من التقلبات والصعوبات الموجودة في الحياة العملية بالنظر في المشاكل القانونية المتصلة بتكوين العقود بالوسائل الالكترونية ، وهو يأمل في أن يسمح ذلك النظر بوضع قواعد قانونية في هذا المجال .

٣١ - وأضاف يقول إن الوفد الهنغاري يفهم أن مشروع القانون النموذجي بشأن التحويلات الدولية سيكون موضوع المناقشة الرئيسية في الدورة القادمة للجنة الامم

(السيد مولنار ، هنغاريا)

المتحدة للقانون التجاري الدولي وهو يأمل في أن يتسنى للفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية بحلول ذلك الموعد حل المشاكل المعلقة بما يسمح له بتقديم نص القانون النموذجي الى اللجنة .

٣٢ - وأعرب المتحدث عن ارتياح الوفد الهنغاري للنتائج الإيجابية التي حققتها اللجنة في ميدان الإعلام والمساعدة وهو يدعم الجهود التي تبذلها أمانتها لتطبيق برنامج كبير من الانشطة الرامية الى التعريف بإنجازات اللجنة تعريفا أحسن .

٣٣ - وفيما يتعلق بحالة الاتفاقيات ، لاحظ الوفد الهنغاري بارتياح أن عدد الدول الأطراف في الصكوك التي وضعتها اللجنة ارتفع بدرجة ملحوظة منذ السنة الماضية . ودعا الوفد من جديد الدول التي لم تصدّق على هذه الصكوك أو لم تنضم اليها الى القيام بذلك .

٣٤ - وفي الختام ، أعلن الوفد الهنغاري عن ارتياحه الكامل للتقدم الذي أحرزته اللجنة في مختلف الميادين الاخرى ، وأعرب عن أمله في أن يكون عقد الامم المتحدة للقانون الدولي فرصة تدعم فيها اللجنة برنامج عملها بشكل يحقق أهدافها . وقال إن بلده مستعد ، بوصفه عضوا في لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، للاشتراك في الجهود المبذولة في إطار الامم المتحدة للمواءمة بين مبادئ ومعايير القانون التجاري الدولي وتوحيدها .

٣٥ - السيد جيل (الهند) : لاحظ أن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي أسهمت ، بعملها الممتاز ، في مواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده تدريجيا ، مثلما تشهد على ذلك مختلف الاتفاقيات التي وضعتها ، ومنها اتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٧٤ ، واتفاقية النقل البحري للبضائع لعام ١٩٧٨ ، والاتفاقية بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠ ، والقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام ١٩٨٥ ، والاتفاقية المتعلقة بالسفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية لعام ١٩٨٨ . وأشار أيضا الى أن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي وافقت على مشروع الاتفاقية الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية ، وأوصت الجمعية العامة بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي للمفوضين في فيينا لاعتمادها . وترمي هذه الاتفاقية الى سد الثغرات الموجودة

(السيد جيل ، الهند)

حاليا في القانون فيما يتعلق بالنقل الدولي ، وذلك بتحديد المسؤولية المالية لمتعهدي محطات النقل الطرفية ، بما في ذلك مسؤوليتهم في حالة وجود خسائر أحدثتها بضائع خطرة ، وبالسعي الى تحقيق توازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة .

٣٦ - ولاحظ الوفد الهندي بارتياح أن اللجنة نظرت خلال دورتها الثالثة والعشرين في الفصول السبعة الأولى من الدليل القانوني المقترح بشأن وضع عقود التجارة المكافئة ، الذي وضعته أمانتها . وقال إن التجارة المكافئة هامة جدا بالنسبة للبلدان النامية ، التي ينضب احتياطيها الضئيل من العملة الاجنبية تدريجيا . وما ينبغي لهذا الدليل أن يكون مدونة معيارية ؛ بل يجب أن يحلل المشاكل القانونية التي تمثلها عقود التجارة المكافئة الدولية ، وأن يقترح حلولا لهذه المشاكل وأن يبين الآثار المترتبة عن مختلف الحلول .

٣٧ - وأضاف يقول إن الوفد الهندي يلاحظ أيضا بارتياح أن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي درست وأقرت تقريري الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية ، المكلف بوضع قانون نموذجي بشأن المدفوعات الدولية ينطبق على جميع أنواع المدفوعات الدولية ، سواء كانت الكترونية الشكل أو على ورق ، ويعالج أيضا واجبات الأطراف والمسؤوليات في حالة الخطأ ، أو التأخير ، أو عدم القيام بالتحويل . ودرست اللجنة وأقرت أيضا تقرير الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية ، المكلف بوضع قانون موحد بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن ، يرمي الى معالجة الفوارق الموجودة بين مختلف الاحكام القانونية والذي يجب أن يرتكز على مسائل مثل الصلاحية والاستحقاقية ، ومتى تسري الكفالة ومتى تنتهي ، ومسؤولية الأطراف والاعتراض على الدفع . ولاحظ الوفد الهندي بارتياح أيضا أن الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بدأ في وضع مشروع قانون نموذجي بشأن الاشتراء ، سوف يساعد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء على إعادة هيكلة أو تحسين قوانينها وإجراءاتها في هذا الميدان .

٣٨ - وأضاف يقول إن الوفد الهندي يوافق على القرار الذي اتخذته اللجنة بإرجاء النظر في مسألة زيادة عدد أعضائها . وهو يرى أيضا ، مثلما ترى اللجنة ، أن برنامج عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ينبغي أن يأخذ في اعتباره أن القانون التجاري الدولي يمثل جانبا أساسيا من القانون الدولي ويسهم ، بشكل خاص ، في تعزيز سيادة

(السيد جيل ، الهند)

القانون في العلاقات الاقتصادية الدولية . ولذلك فإنه يسر الوفد أن يلاحظ أن اللجنة اقترحت أن تدرج في برنامج العقد عدة أنواع من الانشطة الرامية الى تعزيز تدريس القانون الدولي ونشره ، والتشجيع على اعتماد وتطبيق النصوص القانونية التي أثمرتها أعمال لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمنظمات الدولية الاخرى .

٣٩ - ولاحظ الوفد الهندي بسرور أن اللجنة تنسق أنشطتها مع أنشطة منظمات دولية أخرى بوجه عام ، ومع أنشطة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية بشكل خاص ، مثلما تشهد على ذلك الحلقة الدراسية التي نظمتها لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في نيودلهي بالتعاون مع تلك اللجنة ومع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص .

٤٠ - وأكد الوفد الهندي من جديد دعمه لبرنامج التدريب والمساعدة التابع للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي الذي يجري تمويله بتبرعات سنوية تدفع الى صندوقه الاستئماني الخاص . وذكّر الوفد بشكل خاص بأن الندوة التي عقدتها اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي مفيدة جدا لرجال القانون ولكبار الموظفين في البلدان النامية ، وهنّأ اللجنة بجهودها في هذا المجال .

٤١ - السيد ابراهامسين (الدانمرك) : قال إن البلدان النوردية الخمسة (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) التي يتكلم بإسمها ، مرتاحة لأعمال لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، التي تشترك فيها بنشاط . وقد تابعت تلك البلدان باهتمام خاص أعمال الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية المتعلقة بوضع قانون نموذجي بشأن المدفوعات الدولية ، يتسم بأهمية كبيرة للممارسة المصرفية ويمس أيضا مشاكل أعم يطرحها تأثير التكنولوجيا المعاصرة على قانون العقود . ومن الصكوك التي وضعتها اللجنة ، لاحظت البلدان النوردية بشكل خاص اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ، وهذه الاتفاقية سارية حاليا في الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

٤٢ - وأضاف قائلا إن البلدان النوردية تنتظر بفارغ الصبر نتائج المؤتمر الدولي للمفوضين المقرر عقده في فيينا في نيسان/ابريل ١٩٩١ لاعتماد نص الاتفاقية الخاصة

(السيد ابراهامسين ، الدانمرك)

بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية ، الذي وضعه الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية ، وهو مؤتمر تعتقد البلدان النوردية ان نجاحه مضمون . كما أنها تنتظر بفارغ صبر نتائج أعمال الافرقة العاملة الاخرى .

٤٣ - وقال إن البلدان النوردية مقتنعة ان لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ستقدم اسهاما هاما في عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، لاسيما فيما يتعلق بتدريس القانون التجاري الدولي ودراسته ونشره وتعزيزه . ونظرا لاهمية القانون التجاري التي ستتزايد في السنوات المقبلة ، ونظرا لضآلة الموارد الموجودة تحت تصرف اللجنة لحل المشاكل العديدة التي يمثلها هذا التطور ، فإن البلدان النوردية ترى أنه ينبغي للجنة أن تقدم توصيات بشأن المواضيع الجديدة التي يتعين النظر فيها .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥